

فلنطالب بالكرامة فلنطالب بالكرامة فلنطالب بالكرامة فلنطالب بالكرامة

# غير عادلة وغير قانونية وغير مقبولة

عمليات الإجلاء القسري في أنغولا



السكن  
حق من حقوق الإنسان

منظمة العفو  
الدولية



منذ نهاية الحرب الأهلية في البلاد، ازداد الطلب على الأرض في لواندا. وأدت عمليات الإجلاء القسري إلى تشريد آلاف العائلات من منازلها، ودفعت بها إلى برائن الفقر. وما فتئت السلطات تنتهك حقوقها وتتجاهل أصواتها باستمرار.



الإجلاء القسري هو إخراج الأشخاص رغماً عن إرادتهم من بيوتهم أو أراضيهم التي يشغلونها إننا نتم هذا الإبعاد من دون حماية قانونية وغيرها من الضمانات. إن الإجلاء القسري ليس كل عملية إجلاء تتم بالقوة - إننا أتبعنا الضمانات الملزمة - وإن الإجلاء القانوني الذي يتضمن استخدام القوة لا يشكل انتهاكاً لحظر عمليات الإجلاء القسري.

## ترك العائلات لتحل مشاكلها بنفسها

في أبريل/نيسان 2002، خرجت أنغولا من حرب دامت 27 عاماً. ومن جملة فوائد أخرى، أدى السلام إلى إتاحة فرص جديدة للعمل التجاري وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلاد. بيد أن هذه التطورات الإيجابية إلى حد كبير أدت إلى زيادة الضغط على الأراضي في المناطق الحضرية، التي كانت غالباً ما تُستخدم للمستوطنات غير الرسمية، بما في ذلك إقامة الأشخاص المهجرين داخلياً الذين حاولوا اللجوء إلى الأماكن المحيطة بالعاصمة لواندا إبّان الحرب. ومنذ الحرب، أدت جهود إعادة البناء إلى إنشاء طرق جديدة ومستشفيات وغيرها من البنية التحتية التي

الدولية: «طلبوا منا إخراج مقتنياتنا من منازلنا كي يتمكنوا من هدمها. وسألتهم عن أسباب قيامهم بذلك، ورجوتهم ألا يفعلوا قاتلة: 'هل يمكن أن يكون السبب هو عدم وجود قوانين في البلاد؟ أنتم من الشرطة ويتعين عليكم حماية القانون، ولكنكم تخالفونه'. وقد اقتاد أفراد الشرطة زوجي كباسولا وألقوا به في السيارة من الخلف وكأنه كيس بطاطا، لأنه طلب من ابنا الأكبر عدم مغادرة المنزل، واتهموه بالتمرد [ضد الشرطة] واحتجزوه في مركز الشرطة لعدة ساعات، ولكنه لم يكن عنيفاً في رفضه لعملية الإجلاء».

وعقب عملية الإجلاء القسري، أخذت أميليا أندريه مانيكو وزوجها ألواح الزنك التي كانت ذات يوم سقف منزلها المهدم، وبنيا بها مأوى مؤقتاً، بيد أن المضايقة استمرت. «فقد عادوا مرتين في ذلك العام لهدم منازلنا ومحاولة إخراجنا من المنطقة. ولم يعطوننا أية نقود تساعدنا على الانتقال، كما لم يوفروا لنا مكاناً آخر للانتقال إليه. وقد طلبنا من واضعي القوانين مساعدتنا، فجاءوا إلى هنا. لقد توقفت عمليات الهدم، ولكننا بقينا نعيش في مأوى من الزنك حتى عام 2008. ولم يكن بوسعنا دفع تكاليف إعادة بناء بيت حتى ذلك الوقت».

وقد استضافت العاصمة الأنغولية لواندا الاحتفال بيوم الموئل العالمي للأمم المتحدة في أكتوبر/تشرين الأول 2008. وفي الشهر نفسه، قامت شركة إنشاءات بإجلاء ما لا يقل عن 17 عائلة وهدمت منازلها في حي إراكيو في المدينة.

ومنذ عام 2006، لم تكن عمليات الإجلاء القسري بالوتيرة نفسها ولا بالحجم نفسه كما كانت عليه في السنوات الخمس السابقة، ولكنها مازالت مستمرة وتأثيرها مازال عميقاً، ولا تزال العدالة والتعويضات المتعلقة بالانتهاكات الماضية تُراوح. ويشاهد ضحايا عمليات الإجلاء القسري منازلهم وهي تُسوَّى بالأرض، وقد يتم نقلهم بالقوة إلى أماكن بعيدة عن مصادر عيشهم، وغالباً ما يُتركون في حالة مزرية، وحتى من دون تلبية احتياجاتهم الأساسية.

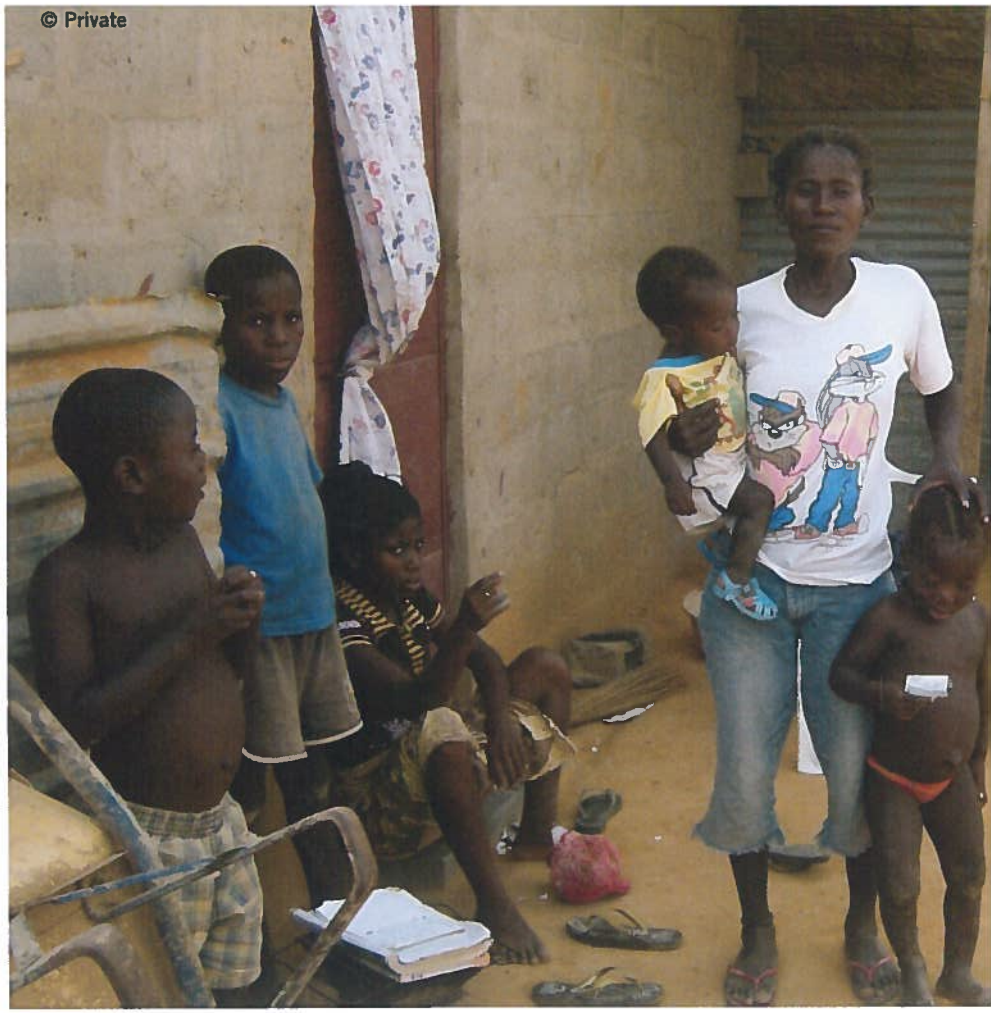
ففي يوليو/تموز 2005، كانت أميليا أندريه مانيكو قد غادرت المستشفى للتو بعد إنجاب طفلها الرابع، عندما غادرت إلى منزلها في سوبا كباسا، وهي مستوطنة غير رسمية في لواندا، لترى مجموعة من أفراد الشرطة وغيرهم من الرجال متجمعين هناك. وقالت لمنظمة العفو

«طلبوا منا إخراج مقتنياتنا من منازلنا كي يتمكنوا من هدمها. وسألتهم عن أسباب قيامهم بذلك، ورجوتهم ألا يفعلوا ذلك قائلة: 'هل يمكن أن يكون السبب هو عدم وجود قوانين في البلاد؟ أنتم من الشرطة ويتعين عليكم حماية القانون، ولكنكم تخالفونه'».

أميليا أندريه مانيكو، من حديث لها إلى منظمة العفو الدولية

إلى اليمين: أميليا أندريه مانيكو مع ابنتها ماريا مانيكو كباسولا (إلى اليمين) في سوبا كباسا، لواندا، 14 يناير/كانون الثاني 2009. وكانت ابنتها قد ولدت بعملية قيصرية قبل يومين من هدم المنزل في 2005.

الغلاف: امرأة خارج مسكنها المؤقت في كمبابا II، لواندا، فبراير/شباط 2007، حيث ظلت تعيش منذ إجلائها من منزلها في مارس/آذار 2006.



وأشخاص يرتدون ملابس مدنية بهدم منازل السكان. ولم تكن عمليات الإجلاء التي وقعت في مايو/أيار 2006 سوى الواقعة الأحدث في موجة متتالية من عمليات الإجلاء القسري في الحي. ففي فترة 20 شهراً بدأت في سبتمبر/أيلول 2004، هُدمت منازل أكثر من 500 عائلة، وأجليت تلك العائلات من سيدادانيا قسراً.

### العنف يوجب انعدام الأمن

عادةً ما كان أفراد الشرطة الوطنية أو القوات المسلحة الأنغولية يساعدون الموظفين الرسميين في تنفيذ عمليات الإجلاء. وفي بعض الحالات اشترك الحراس الأمنيون الخاصون في عمليات الإجلاء. وعادة ما يقوم الأشخاص الذين ينفذون عمليات الإجلاء بهدم المنازل بالجرافات وتدمير الممتلكات الأخرى أو سرققتها.

وقد يعتمد أفراد الشرطة والقوات المسلحة وموظفو البلديات والعلماء الأمنيون الخاصون إلى ضرب السكان أو إطلاق النار عليهم في مجرى عمليات الإجلاء. ففي عملية الإجلاء التي تمت في كامبابا II في مارس/آذار 2006، مثلاً، استخدم أفراد الشرطة الوطنية ومستخدمو شركة «فيزغو»

ضحايا لواندا، في أبريل/نيسان 2006، على سبيل المثال، أمرت الإدارة البلدية 12 عائلة بإخلاء أراضيها في غضون 48 ساعة. وزعم الإشعار أن العائلات كانت تشغل بصورة غير قانونية الأرض التي تحتفظ بها الدولة لأغراض صناعية، ولكنها لم تفسر كيف تمكنت العائلات من دحض ذلك الزعم. وقال بعض السكان لمنظمة العفو الدولية إنهم كانوا قد اشتروا الأرض من البلدية.

وأبلغ إشعار الإخلاء العائلات المعنية بأن بإمكانها الانتقال إلى قطعة أخرى من الأرض شريطة أن تغادر منازلها في غضون 48 ساعة. ولم يتم التشاور مع السكان بشأن اختيار المنطقة البديلة في حي بيتا سابو، التي لا يتوفر فيها مواصلات عامة أو مدارس أو مياه. وعُرض على سكان سيدادانيا قطع أرض غير مطوّرة يتعين عليهم بناء منازل جديدة عليها، ويُفترض أن يكون ذلك على نفقتهم الخاصة. ولم يُمنحوا حقاً قانونياً في امتلاك تلك القطع، الأمر الذي يجعلهم عرضة للإجلاء القسري مرة أخرى.

في الشهر التالي، قامت مجموعة مؤلفة من 30 شرطياً وغيرهم من الموظفين الحكوميين

بحثائها الناس بشكل ملخ، ولكن لتلك المشاريع ثمن بشري باهظ. إذ أن عمليات الإجلاء القسري لإفساح الطريق إلى مثل تلك التنمية استهدفت الأحياء الأشد فقراً، وألحقت الضرر بالعائلات الأقل قدرة على المطالبة بحقوقها وعلى اللجوء إلى نظام العدالة. وقد تُركت العائلات لمصيرها لتحل مشاكلها بنفسها، فكانت مضطرة لإنشاء ملاجئ مؤقتة أو مشاطرة العائلات أو الأصدقاء أماكن إقامتها المزدحمة أصلاً في أماكن أخرى. وفي بعض الحالات أُعيد توطين العائلات قسراً في مناطق بعيدة عن المدارس وأماكن العمل.

### تجاهل الأصوات

عادةً ما تتم عمليات الإجلاء الجماعي حول لواندا من دون إشعار مسبق للسكان، ناهيك عن التشاور معهم. وفي الحالات التي قامت منظمة العفو الدولية وغيرها من جماعات حقوق الإنسان المحلية بتوثيقها، نفذ أفراد الشرطة وغيرهم من الموظفين الحكوميين عمليات إجلاء قسري وهدم منازل من دون صدور أوامر إخلاء. وحتى إذا تم إشعار العائلات بشأن عمليات الإخلاء، فإنها لا تُتاح لها فرصة حقيقية للتعن فيها. ففي إحدى الحالات التي حدثت في سيدادانيا، وهي إحدى



تنظم استخدام الأرض، كما أن القوانين التي تتعلق بالمناطق الحضرية لم تُنفذ سوى بشكل جزئي.

ولكن على عاتق أنغولا تقع التزامات دولية واضحة للغاية، ومنها إرسال إشعارات ذات مهلة زمنية كافية بشأن أية عمليات إجلاء مقترحة- يوصي المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في السكن الكافي بمنح مهلة 90 يوماً على الأقل. ولا يجوز استخدام القوة إلا إذا كانت ضرورية تماماً، وبطريقة تتناسب مع الظروف فقط. وقد اعترفت الحكومة علناً بأن قانون الأرض الأنغولي يلزمها بدفع تعويضات - سواء كانت نقداً أو على شكل مواد أو سكن بديل وأرض بديلة - إلى الأشخاص الذين تُنتزع منهم ملكية الأرض من أجل المصلحة العامة. بيد أن العديد من ضحايا الإخلاء القسري لم يتلقوا أية تعويضات على الإطلاق.

وبالنسبة للعديد من الأنغوليين، كانت عملية إعادة بناء البلاد وتنميتها تعني هدم منازلهم، وإخلائهم من الأراضي التي تعتمد عليها حياتهم، ودفعهم للوقوع في براثن الفقر أكثر فأكثر. ومن دون احترام حقوقهم الإنسانية، والخدمات الأساسية والمأوى الكافي، ومن دون سماع أصواتهم وتلبية احتياجاتهم، فإن الناس يجدون أن التحدي المتعلق بتأمين معيشتهم ومستقبل عائلاتهم أمر مستعص.

في مواجهة عمليات الإخلاء القسري. وقُبض قسراً على أعضاء في جماعة حقوق السكن الأنغولية «الموئل - SOS»، أو أُسيئت معاملتهم. وأثناء عملية الإخلاء القسري التي وقعت في سيدادانيا في مايو/ أيار 2006، مثلاً، قبض شرطي من قيادة وحدات حماية الأهداف الاستراتيجية على رفائيل موريس، وقال إنه تلقى أوامر باعتقال نشطاء منظمة «الموئل-SOS». وقبضت الشرطة على مانويل بنتو ولويس أروخو خلال عملية الإخلاء القسري في مارس/ آذار 2006 في كمبامبا I، وصادرت آلة التصوير وشرائح الهواتف الخليوية التي كانت بحوزتهما. كما قامت الشرطة باستجواب وتهديد موظفين تابعين لمكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة أوكسفام، ممن كانوا يراقبون عمليات الإخلاء، واشتبهت الشرطة في أنهم كانوا يلتقطون صوراً فوتوغرافية للأحداث.

## عدم إيفاء الدولة بالتزامها بتوفير الحماية

غالباً ما يبرر موظفو الدولة عمليات الإخلاء القسري بالادعاء بأن المنازل المستهدفة بالهدم بُنيت بشكل غير قانوني على أرض تملكها الحكومة ومخصصة لمشاريع التنمية. وفي الحقيقة، فإن الوضع القانوني في معظم الحالات ليس بهذا الوضوح والسلامة. فثمة عدة مجموعات قوانين

للأمن الخاص الجرافات لتدمير 200 منزل. وعند بدء عملية الهدم، وقف السكان أمام منازلهم ورفضوا التحرك. ورمى بعضهم منفضي عملية الإخلاء بالحجارة وأشياء أخرى. وبعد فترة وجيزة، وصل 100 عنصر من شرطة الشغب المدججين بالسلاح، وبدأوا يطلقون النار في الهواء وعلى الأرض، وضرب السكان وركلهم، وأصيبت امرأة حامل، وهي عابدة كريدوسو، بنزيف دموي عقب ركلها في بطنها، كما أصيب طفل في الرابعة من العمر في ركبته.

وقد قامت منظمة العفو الدولية بتوثيق أحداث عنف مشابهة وقعت في أحياء أخرى. ففي كمبامبا I - وفي اليوم نفسه الذي وقعت فيه حادثة العنف المشار إليها آنفاً - أطلق حارس أمني خاص الرصاص على شكل شبه دائرة حول قدمي صبي بينما كان يحاول الفرار خلال عملية هدم 130 منزلاً. ثم قام الحارس مع سبعة من أفراد الشرطة بتطويق الصبي وإنهالوا عليه ضرباً بخرطوم مياه مطاطي وركلا بالأرجل. وألقى أفراد الشرطة والحراس الأمنيون أشخاصاً آخرين أرضاً، وقالوا فيما بعد إنهم قاموا بالاعتقال، وإنهالوا عليهم بالضرب، وكان من بينهم امرأة تحمل رضيعاً على ظهرها.

واستهدفت السلطات في بعض الأوقات مدافعين عن حقوق الإنسان، لا لسبب سوى دعمهم للسكان

## التحرك المطلوب

■ ضمان عدم مشاركة الموظفين المكلفين بتنفيذ القوانين في عمليات الإخلاء القسري أو غيرها من الإجراءات غير القانونية أخرى، ومنها الاستخدام المفرط للقوة.

■ ضمان توفير الحماية القانونية لجميع الأشخاص الذين يمكن أن يتضرروا من جراء عمليات الإخلاء، والتي تعتبر من حقوقهم بموجب المعايير الدولية، وتشمل مدة إشعار كافية والتشاور واتباع العملية الواجبة وضمن السكن البديل الكافي.

تدعو منظمة العفو الدولية حكومة أنغولا إلى:

■ وضع حد لجميع عمليات الإخلاء القسري.

■ تقديم المساعدات الفورية، بما فيها السكن الكافي، إلى أولئك الذين تم إجلاؤهم قسراً وما زالوا بلا مأوى، ودفع تعويضات كافية إلى جميع ضحايا عمليات الإخلاء القسري.



امرأة تجلس بين أنقاض منزلها في كمبامبا I، لواندا، نوفمبر/ تشرين الثاني 2005.

WWW.DEMANDDIGNITY.AMNESTY.ORG

مايو/أيار 2009  
May 2009  
رقم الوثيقة:  
Index: AFR 12/002/2009

Amnesty International  
International Secretariat  
Peter Benenson House  
1 Easton Street, London WC1X  
ODW, United Kingdom  
www.amnesty.org

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم 2.2 مليون شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين - ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.



السكن  
حق من حقوق الإنسان  
منظمة العفو  
الدولية